

تقييم خطوات التحول نحو منهج التنمية المستدامة في بعض بلدان الوطن العربي

إعداد

الأستاذ الدكتور محمد علي الانباري
شيماء ساطع / ر باحثين
حيدر عبد الرزاق/ باحث
شباط-2012

المستخلص

يعرض البحث بالتحليل تجارب بعض بلدان الوطن العربي في التحول نحو التنمية المستدامة من خلال تنفيذ ماجاء في الاجندة (21) من خطوات واجراءات. ولقد تم دراسة وتقييم الخطوات في مجال تكامل البيئة والتنمية في عملية صنع القرار لهذه البلدان وباستخدام اليات التقييم المبنية على اساس المقارنة بين ماينبغي فعله حسب الاجندة(21) وماهو موجود في واقعها، ومن ثم الخروج ببعض الاستنتاجات.

Abstract:

This research shows ,by the analysis, the experiences of some countries in the Arab world in the transition towards sustainable development through the implementation of the policies included in the agenda (21) of the steps and procedures. we have been studying and evaluating the steps in the integration of environment and development in decision-making process of these countries and the mechanics of using the assessment based on the comparison between what should be done according to the agenda (21) and what exists in reality, and then come up with some conclusions.

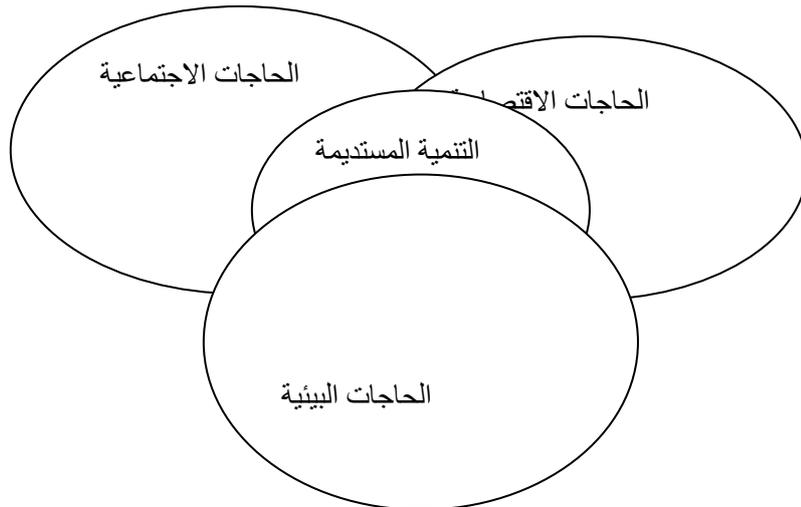
المقدمة وأهداف البحث:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق توازنا بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكل من الأجيال القادمة وبالتالي فهي عملية مستمرة متعددة الواجه والمحاوور تسعى الى العدالة الاجتماعية في الواجبات والحقوق والى رفع المستوى المعاشي والتعليمي والصحي لافراد المجتمع وتحسين ادارة وتحسن البيئة والموارد الطبيعية والمادية وتنويعها واستغلالها بالشكل الامثل بما يحقق استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة مع الحفاظ على الهوية الوطنية والارث الثقافي والحضاري والتاريخي للمجتمعات الوطنية.

ان التنمية المستدامة تقوم على اساس ثلاثة عناصر هي:

الاقتصاد- المجتمع - البيئة ومن الملاحظ ان هذه العناصر مع بعضها فالاقتصاد هو احد المحركات الرئيسية للمجتمع والمجتمع هو صانع الاقتصاد والبيئة هي الاطار العام الذي يتاثر بالانشطة الاقتصادية وكما تتاثر البيئة بسلوكيات افراد المجتمع فاي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد ان يحقق الانسجام بين هذه العناصر الثلاثة (مصدر ٤).

والشكل رقم (١) يوضح الترابط بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة.



الشكل رقم (١) يوضح الترابط بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة وللتنمية المستدامة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجهان متلازمان هما التنمية المادية والبشرية والتوازن البيئي وجانبان متفاعلان هما: الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي لذا فان الفرد والعائلة وكافة اعضاء المجتمع هم هدف هذه التنمية وهم في الوقت نفسه اداة تحقيقها عن طريق مبداء (التشاركية) في التفكير والتخطيط والتنفيذ وبالمسؤولية المجتمعية والاخلاقية وفي المشاركة بالتمتع بنتائجها. وكون التنمية المستدامة حسب تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي تضع افراد المجتمع في مركز العملية التنموية والغاية المركزية للتنمية ترتبط بخلق وتحسين ظروف معيشتهم فان تحقيقها يتطلب (حكما سليما) يكفل للمجتمع تفعيل دور القانون وخلق المناخ الملائم (الفاعل) و(العادل) و(المرن) و(الشفاف) بين السلطات والاجهزة الادارية الحكومية (المحلية و الاقليمية والقطاعية والمركزية) وبين القطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع الاهلي كما يستلزم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والاستفادة المثلى من الموارد البشرية. (مصدر ١)

ان النجاح في تحقيق ذلك يتطلب مستوى عالي من الوعي الجماعي ومقدرة كبيرة وثقافة تعاونية وتشاركية والتزاما مجتمعيا بالاهداف المعلنة ويتطلب وجود منهجية علمية واضحة للتنمية المستدامة بابعادها ومداخلها المختلفة وطرق العمل بها بحيث يتحقق:

- ١- التكامل التخطيطي (المركزي والاقليمي والمحلي)
- ٢- التكامل التنموي بين (المحيط البيئي والمجتمع والاقتصاد)
- ٣- الاستدامة التفاعلية للتنمية عبر الماضي والحاضر والمستقبل والنجاح في تنفيذ هذه المهام يعد في الدول النامية عموما ومنها العراق مسالة شاقة ومعقدة لعدة اسباب اهمها:

- ١- غياب منهجية التخطيط ومركزية السلطة
- ٢- ضعف المجتمعية والتشاركية وضعف العمل المؤسساتي للقطاع الخاص وبالتالي فالتحديات الكبيرة تتمثل بايجاد السبل والادوات المناسبة والناحية والتي تمكنها من:
- ١- نشر الوعي البيئي وترسيخ مفهوم واهداف تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع
- ٢- ضمان المستوى المعرفي اللازم والاستجابة الكافية للسلطات والادارات التنفيذية واجهزة التخطيط المحلية المعنية لمتطلبات التنمية المستدامة المحلية والوطنية
- ٣- عدم وجود عقبات تشريعية ومؤسسية ومعرفية تعيق اليات وادوات وخطوات تنفيذ خطط العمل المحلية والوطنية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بما ينسجم مع متطلبات الاجندة ٢١ (مصدر ١)

(الاجندة ٢١) لتحقيق التنمية المستدامة:

في المؤتمر الذي عقده الامم المتحدة في (استوكهولم) عام ١٩٧٢ اطلقت الامم المتحدة جرس الانذار عندما شددت في البيان الختامي على جدلية التلازم بين (التنمية الاقتصادية) و (التوازن البيئي). وكان هذا المؤتمر منطلقا لعقد المؤتمرات الاممية الاخرى في هذا الاطار واهمها (قمة الارض الاولى) في (ريودي جانيرو) عام (١٩٩٢) وفيها اطلق للمرة الاولى مصطلح (التنمية المستدامة) وتمخض عنها توقيع دول

العالم اغلبها اتفاقا سمي (الاجندة ٢١) يلزم الحكومات الموقعة بالعمل مع مجتمعاتها المحلية على وضع خطط وطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة يطلق عليها (الاجندة ٢١) (مصدر ٣). وفيما بعد تم اعلان الامم المتحدة للالفة الثالثة الذي اقر في (قمة نيويورك) عام (٢٠٠٠) بتحقيق مجموعة من الاهداف حتى عام (٢٠١٥) وسميت اهداف الالفة الثالثة من شأنها تحسين ظروف معيشة الفئات المحرومة في المجتمع ورفع المستوى التعليمي للفئات الفقيرة وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية وتطوير البنية التحتية (مصدر ٣) ولقد اوضحت الاجندة (٢١) مجموعة من الاجراءات التي ينبغي على البلدان اتخاذها لغرض تكامل البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، تمثلت بما يأتي (مصدر ٢):

- أ- ادماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة
 - ب- وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال
 - ت- تحقيق الاستخدام الكفوء للادوات الاقتصادية وحوافز السوق
 - ث- انشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة
- وتم توضيح كل من هذه الاجراءات من خلال اربعة فقرات متسلسلة ومتراصة وهي:

١- اساس العمل

٢- الاهداف

٣- الانشطة

٤- وسائل التنفيذ

والشكل رقم (٢) يوضح الاجراءات وفقراتها المتسلسلة والمتراصة ضمن اطار تكامل البيئة والتنمية في عملية صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة.

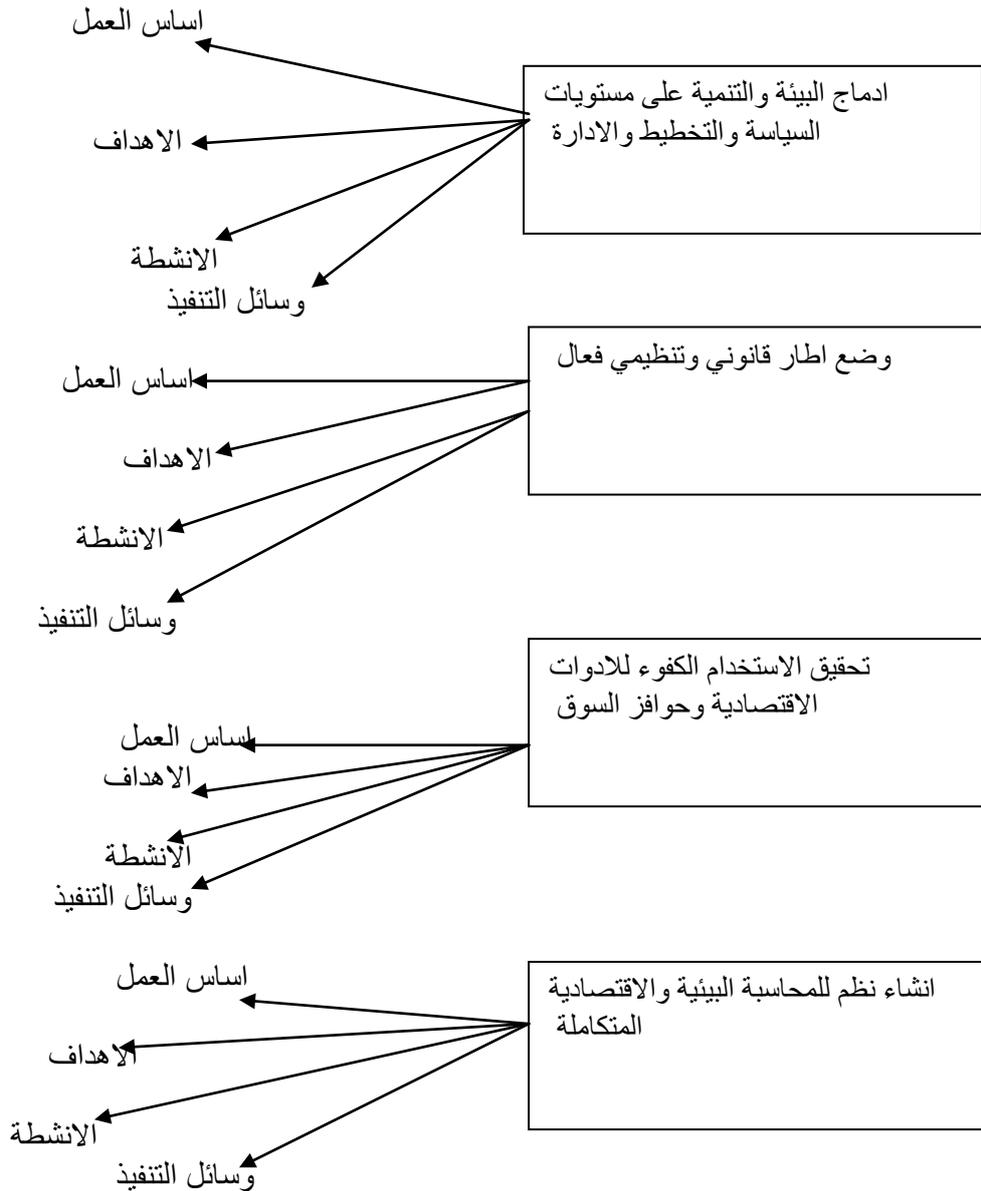
والسؤال هنا هل من الممكن للسلطات المحلية في العراق وعلى مستوى المحافظات ان تقوم بالدور المناط بها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة استنادا للممارسة العالمية في مجال التنمية المستدامة خاصة وان هذا الدور متجسد اصلا في اطار الخطط الواجب اتخاذها وبعد مرور سنوات عديدة شهدت تدهور واضح في العمل البيئي في العراق. ومن هنا انطلقت اهداف البحث المتمثلة في دراسة التجارب العالمية وكذلك واقع الحال في العراق ومن ثم طبيعة الخطوات المنجزة في هذا المجال على المستويات التشريعية والمؤسسية والتمويلية وتحليل قدرتها على تحقيق الاجندة (٢١) من خلال التكيف وايجاد اجندة محلية.

منهجية البحث:

استخدم في هذا البحث منهج التحليل العلمي والاستقرائي والمقارنة على اساس ما جاء في الاجندة (٢١) والممارسات العالمية والعربية ومن ثم تحليل لما موجود من ممارسات وتشريعات وقوانين محلية في العراق وتقييم هذه الخطوات نحو التحول المطلوب.

حالة الدراسة:

لاغراض تطبيقية، سيتم دراسة تجارب التكامل بين التنمية والبيئة في عملية صنع القرار ضمن بعض البلدان العربية ومنها العراق وصولا لتقييم اهم خطوات التحول نحو التنمية المستدامة.



الشكل رقم (٢) يوضح الاجراءات وفقراتها المتسلسلة والمترابطة ضمن اطار تكامل البيئة والتنمية في عملية صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة

اولاً: التجربة السورية:

١- ادماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة:

تعتبر سورية واحدة من الدول العربية السبابة في مجال البيئة والتنمية فحدثت عام ١٩٩١ وزارة الدولة لشؤون البيئة المرسوم (١١) بالتنسيق معالبنك الدولي وتميل برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) وبعدها وفي عام (٢٠٠٣) ولتفعيل دور وزارة البيئة تم دمجها مع الادارة المحلية وهذا ساعد على تحديد الاولويات وتمخض عن هذا البرنامج تشكيل لجنة استشارية وتأسيس مجلس حماية البيئة والتنمية المستدامة والذي يعد الجهة المرجعية الاعلى في مجال اختصاصه ويتبع له الهيئة العامة لشؤون البيئة GCRA والذي يتبع لها مركز البحوث العلمية البيئية SERC (مصدر ١)

٢- وضع اطار قانوني وتنظيمي وفعال:

على المستوى التشريعي يعد قانون الادارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي (١٥) للعام ١٩٧١ الاطار المناسب لتطبيق مبدأ الامركية في ادارة الشؤون المحلية وتفعيل العملية التشاركية بين السلطات المحلية ومجتمعها المحيط وفي نفس الوقت اصدرت تشريعات خاصة ب:

حماية البيئة – تنظيم عمران المدن – معالجة مخلفات المدن – النظافة – احداث الهيئة العامة للموارد المائية – دعم التحول للرعي الحديث – تنظيم الصيد البري – احداث المعهد العالي لادارة المياه – وتنمية الموارد البشرية – التمويل الذاتي للمشاريع الاستثمارية والانمائية للبلد (مصدر ١).

٣- تحقيق الاستخدام الكفوء للادوات الاقتصادية وحوافز السوق:

ان عملية استخدام الموارد المالية في سوريا يعتمد على اساس التميل الذاتي واعانات الدول وقد نصت العديد من القوانين على تنظيم الايرادات على اساس قانوني الادارة المحلية والقانون المالي للوحدات الادارية لكن مقابل ذلك ظهرت هنالك سلف وقروض وتسهيلات ائتمانية وهنالك العديد من التعديلات القانونية طرأت من قبل مجلس الادارة المحلية لاجل اعطاء افضل نتيجة في ادارة الامور المالية وابنوك وتنمية المشاريع الانمائية (مصدر ١).

٤- انشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة:

يحتاج المجتمع المحلي بالاضافة الى الخدمات الادارية والتربوية والحياتية حمل مجلس الادارة المحلية مجالس المحافظات والمدن والقرى تنفيذ المهام المتعلقة بادارة وتطوير كافة الانشطة الاقتصادية والتربوية والادارية ويتولى مجلس المدينة او البلدة تنفيذ خطة ادارة المشاريع بل وتشجيع الجمعيات التعاونية ووضع القواعد لتقديم القروض والاعانات الا ان هنالك تطورا تصورا واضحا في مجال تطوير البرامج الاستثمارية والانمائية واستخدام الاراضي والموارد الاقتصادية (مصدر ١).

ثانيا: التجربة الجزائرية:

١- ادماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة:

اتخذت السياسة المحلية في الجزائر اسلوب التركيز على ثلاثة وسائل هي وضع اطار قانوني صارم ومتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث واخضاعها للمعايير الدولية ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها كذلك سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر استراتيجية اذا ما تم انجازها

وفقا للشروط والضوابط البيئة واداءات المجلس الشعبي الوطني للناية بكل ما من شأنه بناء التنمية المستدامة ولكن غياب الديمقراطية يحرم الناس من المشاركة وكانما يعفيها من المسؤولية. لكن السياسة والادارة للبيئة والتنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٥ في الجزائر بدأت تناقش المشكلة التي تواجه المجتمع الجزائري مثل مشاكل الفقر والبطالة وتلوث المياه والهواء ونظمت بذلك نظم المحاسبة البيئية والقوانين المالية وبذلك هدفت الاستراتيجية الجزائرية الى:

- أ- بعث التنمية الاقتصادية لانشاء الثروات مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.
- ب- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والاراضي الفلاحية والتنوع البيئي
- ت- تحسين الاطار المعيشي للسكان من خلال تسيير امثل للنواحي الخاصة بالحياة.

٢- وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال:

نصت القوانين الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر على فرض قوانين تخص عدة نواحي بيئية لاجل تكامل الوعي البيئي حيث راعت تلك القوانين:

- أ- استعمال تكنولوجيا افضل في المرافق الصناعية
- ب- مناقشة ازمة المحروقات والاحتباس الحراري ومشكلة التصحر.
- ت- الحد من انبعاث الغازات والحيولة دون تدهور طبقة الاوزون
- ث- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية ومحاربة تلوث المياه
- ج- تحقيق الاهداف الاجتماعية (رفض الفقر – مراعاة المرأة – الحد من البطالة – التخلف)
- ح- العناية بالمشاكل الصحية ضمن مقررات منظمة الصحة العالمية
- خ- معالجة مشاكل الصرف الصحي

٣- تحقيق الاستخدام الكفوء للادوات الاقتصادية وحوافز السوق:

بالنظر لكون الجزائر من الدول العربية التي تحتاج الى انظمة اقتصادية متينة لاجل الوقوف على ركيزة مادية تمكنها من العمل الكفوء وتحقيق اهداف التنمية المستدامة التي ترجوها حيث ظهرت زيادة سكانية بسبب تضاعف عدد السكان في الجزائر اكثر من خمس مرات من ١٩٦٢-٢٠٠٢ لذا فان الاستخدام

للاودات الاقتصادية بدا في السنتين الأخيرتين تماشياً مع مستجدات المرحلة الجديدة ومع تفاقم المجتمع البيئي في الجزائر.

٤- انشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة:

ادركت الجزائر على غرار بقية دول العالم النامية اهمية اقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الادارة الحكيمة للموارد حيث اتخذت اجراءات من شأنها تحسين الاوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

حيث دعت الى اقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف انواع التلوث وفرضت الجباية والتي اتخذت الطابع العقابي اكثر من التحفيزي لكنها لا تكفي لتغطية الاضرار البيئية.

لكن رسوم الجباية اختلفت حسب طبيعة الضرر البيئي او المصدر الملوث.

أ- فرض رسوم للمياه الصالحة للشرب والصناعة والزراعة

ب- رفع قيمة اخلاء النفايات المنزلية

ت- رفع الرسم المفروض على الانشطة الملوثة

ث- فرض رسم تكميلي على تلويث الجو الصناعي

ج- فرض رسم على انواع الوقود الملوث

ح- فرض رسوم تشجيعية تحت على عدم تخزين النفايات الخطرة

ثالثاً: التجربة المصرية:

١- ادماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة:

اعتنت وزارة الدولة لشؤون البيئة وجهاز شؤون البيئة بتنسيق السياسة البيئية التي هي نتاج عملية تشاور بين قطاعات الدولة الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية (NGOs) لاجل تحقيق هدف استراتيجي وهو ادخال وتكامل جميع الاهتمامات البيئية المتعلقة بحماية صحة الانسان وادارة الموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي اما الهدف قصير المدى فهو الحد من معدلات التلوث الحالية وتقليل المخاطر على الصحة

٢- وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال:

اهتم القانون رقم ٤ / ١٩٩٤ بتحسين نوعية وجودة البيئة وتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة على مستوى الدولة وتلتها قوانين اهتمت بعدة قضايا بيئية في برنامج التنمية المستدامة وتضمنت تحقيق:

خ- الحد من متطلبات الموارد غير المتجددة والترشيد في استهلاك الطاقة المتجددة.

د- الحد من التأثيرات السلبية على البيئة والانبعاثات الى المياه والهواء والتربة وانتاج المخلفات ومعدلات الضوضاء

ذ- الحماية والتحسين لراس المال البشري الطبيعي والاساسي

وشملت القوانين من العام ١٩٩٤ الى العام ٢٠٠٥ الاهتمامات بجوانب:

التعليم العالي - الاسكان - الصحة - الزراعة - التجارة - القوى العاملة - النقل - الداخلية - الدفاع المدني - البترول - الكهرباء - الصناعة.

وحصلت بعض الاختناقات في تطبيق القوانين في وزارتي المالية والنقل ويسبق تلك القوانين قانون ١٩٨٢/٤٨ الخاص بحماية نهر النيل ومنابعه من التلوث والقانون رقم ١٢ في ٢٠٠٣.

رابعاً: التجربة الاردنية:

١- ادماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة:

١ - وضع الخطط والاستراتيجيات لانجاح المشاريع التي تحد من استهلاك الموارد الطبيعية واعداد وتطوير سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ فالهدف الاستراتيجي هو تحقيق رؤية تعطي وزارة نموذجية على المستوى الوطني والاقليمي قادر على حماية عناصر البيئة.

ب - تعزيز الرقابة والتفتيش وتطبيق التشريعات

ج - دعم التعاون الوطني والاقليمي والدولي.

٢- وضع الاطار القانوني والتنظيمي الفعال:

يدخل الاطار القانوني الفعال في توجيه مرافق الحياة وكما نصت عليه توجيهات وزارة البيئة:

١ - تنمية مشروع التشجير وتطوير وحدة استخلاص الكبريت واستخدام الوقود الخالي من الرصاص

- ب - تطوير خطة الادارة المتكاملة للمشاكل البيئية وتطوير خطة معالجة المياه الصناعية
 ج- تحفيز الية التنمية النظيفة وتطوير ادارة خطة التخلص من النفايات الكيماوية والطبية الخطرة
 د- تطوير برنامج مكافحة التصحر والتنوع البيولوجي وتطوير برنامج التخلص من انفايات اللدائنية
 هـ- تطبيق قانون (٥٢) لسنة ٢٠٠٦ وهو قانون حماية البيئة والذي يتناول الماء والهواء والبيئة البحرية وتقييم الاثر البيئي وحماية التربة.
 ف- تطبيق القانون ٣٧ لسنة ٢٠٠٥ والقانون ٥٢ لسنة ٢٠٠٦
 تطبيق القانون ٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والقانون ٢٨ لسنة ٢٠٠٥.

خامسا: التجربة اللبنانية:

١ - ادماج البيئة والتنمية في السياسة والتخطيط والادارة:
 اتجهت وزارة البيئة الى تحقيق عدة سياسات تخص وزارة العمل والبيئة من خلال سياسات للعام ولسنتين سبقت ١٩٩١-١٩٩٥-٢٠٠١ واكدت سياسة الدولة عبر منظمات العمل البيئي على تحديد موارد البيئة الطبيعية.

٢ - وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال:

اهتمت القوانين والتشريعات البيئة ضمن مقررات العام ١٩٩٥-٢٠٠١ بقضايا : الاسكان - الزراعة - الطاقة - النقل - الصناعة - التجارة - حماية الهواء والماء - السياحة باعتبارها من اكثر الموارد التي تدر على البلاد راس مال مميز.

٣- الاستخدام الكفوء للادوات الاقتصادية وحوافز السوق:

لم يؤخذ بنظر الاعتبار مدى الامكانيات المادية وما هي مدى الاستعدادات التي تكفل نجاح التنمية المستدامة في لبنان.

٤- انشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة:

لم تؤكد مصادر الوزارة البيئية على وجود أي نظام للمحاسبة البيئية.
 جدول رقم (١) يوضح تقييم الخطوات المنجزة نحو لتكامل بين التنمية والبيئة في عملية صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة حسب الاجندة (٢١) في بعض الدول العربية

	ادماج البيئة والتنمية على مس		وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال		تحقيق الاستخدام الكفوء---		انشاء نظم للمحاسبة البيئية	
	موجودة م الى غيرم	موجودة م الى غيرم	موجودة م الى غيرم	موجودة م الى غيرم	موجودة م الى غيرم	موجودة م الى غيرم	موجودة م الى غيرم	موجودة م الى غيرم
التجربة السورية	*		*		*		*	
التجربة الجزائرية	*		*		*		*	
التجربة المصرية	*		*		*		*	
التجربة اللبنانية	*		*		*		*	
التجربة الاردنية	*		*		*		*	

منهجية التقييم:

- موجودة

- موجودة الى حد ما

- غير موجودة

سادسا: خطوات التحول في العراق

ان عملية التحول تشمل مجموعة من الخطوات تتضمن السياسات العامة ، التخطيط، والادارة، فهي عملية شاملة لا تقتصر على مستوى معين . وقد لايسع المجال هنا لاستقصاء كل الخطوات المنجزة ولذلك سنركز على مجموعتين مهمتين متعلقة بموضوع البحث:
 المجموعة الاولى- الخطوات المتعلقة بالعملية التخطيطية.
 المجموعة الثانية- الخطوات المتعلقة بالقدرات الوطنية الضرورية.

المجموعة الاولى- الخطوات المتعلقة بالعملية التخطيطية:

شملت هذه الخطوات ما يأتي (2):

- تضمين الاهداف البيئية في خطط التنمية القومية.
- ادخال الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع التنموية.
- وضع السياسات البيئية بشكل ينسجم مع متطلبات التنمية.

وفيما يأتي توضيح مختصر لمضمون هذه الخطوات :

1- تضمين الاهداف البيئية في خطط التنمية القومية:

ان المتخصص لخطط التنمية القومية في العراق لا يلاحظ وجود استراتيجيات وسياسات محدده عن البيئة في القطر قبل سنة 1968. فليس هناك ما يشير في خطط التنمية قبل تلك الفترة الى استغلال الموارد الطبيعية مما يضمن عدم الاخلال بالبيئة او الى سياسات توقيع المشاريع والتي تضمن الاستمرار في الحفاظ على مكونات البيئة (ماء، تربة، هواء) بصورة نظيفة ومقبولة ، وعلى الرغم من ان خطط التنمية القومية خلال مرحلتي الخمسينات والستينات قد تضمنت مجموعة من المشاريع التي تحسن من البيئة وخاصة في مجال استصلاح الاراضي وبناء السدود وتنظيم المدن ، الا انها لم تكن وفق استراتيجيات ونظرة بيئية شمولية.

لقد تم التأكيد رسمياً على اقرار اهمية الاعتبارات البيئية في خطط التنمية القومية ولاول مرة في خطة التنمية القومية 1980-76 عندما تبنت الخطة بأنها تعنى بحماية الصحة البشرية والثروة النباتية والحيوانية من اخطار تلوث البيئة الهوائية والمائية والتربة، ولهذا السبب فهي تؤكد على ضرورة اعداد الدراسات الاتية (3):

- تقدير حجم التلوث الحالي ومعدلات زيادته السنويه وتحديد اسبابه ومصادره المختلفة

- معالجة التلوث وفقاً للدراسات والاسس العلمية في هذا المجال مع التأكيد على الوسائل الاتية:

- ① الاسراع بتطوير وتوسيع مشاريع مياه الشرب وتصريف المياه القذرة.
 - ② تنظيم عملية جمع المخلفات في المدن ومعالجتها باساليب تقضي على اثارها الضارة بالبيئة.
 - ③ اتخاذ الوسائل اللازمة لتخفيف ما تطرحة المصانع من الملوثات الى الحد الأدنى.
 - ④ سن التشريعات والتعليمات لتنظيم اجراءات منع التلوث.
 - ⑤ نشر الوعي بمختلف السبل بين المواطنين لمعرفة اخطار التلوث واهمية حماية البيئية*.
- لقد استمرت خطط التنمية القومية اللاحقة والتي كان اخرها مسودة مشروع خطة التنمية القومية 91-1995 بتعميق الاهتمام بالجانب البيئي ضمن سياساتها واعتبرت حماية وتحسين البيئة وتطويرها والحفاظ على مقوماتها والعمل على منع تلوثها احدى مهماتها الاساسية.
- وهكذا فان وثائق خطط التنمية القومية منذ منتصف السبعينات ربطت بشكل محكم بين سياسات التنمية القومية ومبدأ الحفاظ على بيئته نظيفة فحسب وانما يضمن للاجيال القادمة فرص العيش في بيئته متجددة ونظيفة، اي انها أقرت بمبدأ التنمية المستدامة (4).

2- ادخال الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع التنموية:

وكنتيجة لزيادة الاهتمام بالاهداف البيئية ضمن خطط التنمية القومية، فلقد انعكس ذلك على تطوير اساليب دراسة وتقييم الاثر البيئي في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمختلف المشاريع الجديدة التي تدخل خطط التنمية القومية سواء كانت هذه المشاريع صناعية او زراعية او خدمية او بنى ارتكازيه، ولا يتم اقرار اي مشروع جديد الا بعد ثبوت جدواه الفنية والاقتصادية ، واحد معايير الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع (والتي اقرتها تعليمات دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية رقم (1) لسنة 1984 وتعديلاتها اللاحقة) هو معيار الاثر البيئي، اذ يتم دراسة الاثر البيئي السلبي او الايجابي للمشروع (اي مدى تأثيره على تحسين أو تخريب البيئة المحيطة) ومن ثم احتساب الكلف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على معالجة الاثر البيئي السلبي للمشروع وتأثير ذلك على مجمل الجدوى الفنية والاقتصادي للمشروع . ان تقييم الاثر البيئي في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديده يضمن عدم ادخال اي مشروع مالم يستوفي المحددات البيئية العراقية في حالة وجودها او الدوليه في حالة عدم وجود

* لغرض الاستزادة بالمعلومات من هذا المجال يمكن الرجوع الى الدراسة الموسومة " اهمية التربية البيئية في مجتمعنا العربي " للدكتور حيدر كموه، والمنشوره في مجلة الموقف الثقافي - العدد - 17 - 1998 .

محددات بيئية عراقية لبعض الملوثات. كما ويشمل الاثر البيئي للمشاريع الجديدة الموقع المقترح للمشروع: فلا يقر اي موقع مشروع جديد مالم يتم التأكد من سلامة تأثيراته البيئية على المناطق المحيطة ومن سلامة الاجراءات التي تتخذ لمعالجة اثاره السلبية (5).

3- وضع السياسات البيئية بشكل ينسجم مع متطلبات التنمية:

وكما استوعبت خطط التنمية القومية وسياساتها الابعاد البيئية فان السياسات البيئية في العراق وضعت لتنسجم مع متطلبات التنمية السليمة، فالسياسات البيئية في القطر تؤكد على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وبما يؤمن تحقيق التنمية القومية المضطرده وعدم تخريب البيئة الطبيعية نتيجة لهذا الاستغلال باعتبار ان الموارد الطبيعية واستغلالها حق للجيل الحالي والاجيال القادمة، اذ تؤكد السياسات البيئية على (6):

- معالجة المشاكل البيئية للمشاريع القائمة.
- استئصال موافقة الجهات البيئية قبل اقامة اي مشروع تنموي مهما كان نوعه وحجم انتاجه.
- تبنى سياسة موقعية للمشاريع تنسجم مع المتطلبات و المحددات البيئية.
- زيادة الرقعة الخضراء والحد من عمليات الزحف الصحراوي والعمراني على الاراضي الزراعية.
- الحد من مشكلة زيادة ملوحة تربة الاراضي الزراعية في المنطقتين الوسطى والجنوبية من القطر ومعالجة مشكلة ملوحة مياه نهري دجلة والفرات في هاتين المنطقتين.
- التوسع في مشاريع معالجة المياه الثقيلة في المدن والقصباء العراقية.
- المجموعة الثانية- الخطوات المتعلقة بالقدرات الوطنية الضرورية:**

شملت هذه الخطوات ما يأتي :

- اصدار التشريعات و ايجاد قنوات التنسيق المؤسسي بين الاجهزة التنموية والبيئية.
- توجيه أنشطة القطاع الخاص واجراءات التحكم بها.
- نشر التوعية البيئية بين شرائح المجتمع.
- وفيما يأتي توضيحاً مختصراً لكل منها:

1- اصدار التشريعات البيئية و ايجاد قنوات التنسيق المؤسسي بين الاجهزة التنموية والبيئية:

لكي يتحقق الاتساق بين السياسات التنموية والبيئية فلا بد من تحقيق درجة عالية من التنسيق بين الاجهزة التخطيطية والاجهزة البيئية ولا بد من اصدار التشريعات الضرورية التي تحكم عملية الحفاظ على بيئة نظيفة ومقبولة.

وفي العراق، فقد قطعت خطوات جيدة على طريق تعميق التشريعات البيئية ودعم التنسيق المؤسسي بين الاجهزة التنموية والبيئية على المستويين القطاعي (مركزي / الوزارات) والمكاني (المحافظات).

اصدار التشريعات البيئية:

لقد صدرت العديد من القوانين والانظمة والقرارات التي تنظم وتدعم العمل البيئي لضمان المراقبة والسيطرة على الملوثات الناجمة عن مختلف الانشطة الاقتصادية والحضرية (الصناعية والزراعية والخدمية)، ومن ابرز التشريعات البيئية في العراق:

- قانون حماية وتحسين البيئة رقم (3) لسنة 1997 وتعديلاتها اللاحقة:
- نظام صيانة الانهار والمياه العمومية من التلوث رقم 25 لسنة 1967:
- الضوابط والمحددات البيئية للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية
- اضافة الى ماتقدم فهناك بعض التشريعات والتعليمات البيئية التي تنظم حالات بيئية معينة:

- قانون منع الضوضاء لسنة 1966.
- نظام الرقابة الصحية للمعامل لسنة 1968.
- نظام تنظيف الطرق والتخلص من الفضلات لسنة 1968.
- مواصفات الدفن الصحي للمخلفات لسنة 1980.
- قانون تنظيم استثمار المقالع لسنة 1981.

أيجاد قنوات التنسيق المؤسسي بين الاجهزة البيئية والتنموية:

لقد تم تحقيق خطوات مهمة وفاعله على طريق تحقيق التكامل والاتساق بين الاهداف البيئية والتنموية والقطاعية من خلال القنوات الاتية:

- مجلس حماية وتحسين البيئة:
- المجالس الفرعية لحماية وتحسين البيئة في المحافظات :
- حد دائرة حماية وتحسين البيئة:
- اقسام حماية وتحسين البيئة في المحافظات:
- هـ لجنة تخصيص الاراضي لمشاريع الدولة:

2- توجيه أنشطة القطاع الخاص واجراءات التحكم بها:

تميز القطاع الخاص ولغاية عام 1987 بدوره المحدود في أنشطة اقتصاديه صغيره (وبالذات في المجال الخدمي والصناعي والزراعي)، الا ان الدور توسع بشكل ملحوظ بعد سلسلة الاجراءات الادارية التي اتخذت عام 1987 وبتحويل العديد من الانشطة المهمة في القطاعين الصناعي والزراعي والعائده للقطاع العام الى القطاع الخاص، ومن هنا فان اهتمام القطاع الخاص في الجوانب البيئية كان محدوداً بحكم طبيعة مشاريعه الصغيرة وذات التأثيرات البيئية المحدوده. وازاء هذه التغيرات فقد كان من اللازم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعزيز الجانب البيئي في نشاطات القطاع الخاص، وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى ماياتي:

● قوانين التنمية والاستثمار الصناعي :

شكلت هذه القوانين ومنذ الستينات ولحد الان ادوات مهمة في تنفيذ السياسات التنمويه. وهي تمثل التدخل الحكومي المباشر في التأثير على توزيع المشاريع الصناعية سواء كانت مشاريع قطاع خاص او مختلط . ان هذه القوانين تتمثل بما ياتي:

- قانون التنمية الصناعية (31) لسنة 1960.
- قانون التنمية الصناعية رقم (22) لسنة 1973.
- قانون الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص والمختلط رقم (115) لسنة 1982.
- قانون الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص والمختلط رقم (25) لسنة 1991.
- قانون الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص والمختلط رقم (20) لسنة 1998.

ان هذه القوانين تعتبر من الوسائل المهمة في توجيه أنشطة القطاع الخاص والاشراف عليها من قبل الدولة (باعتبارها الجهة القائدة لجهود حماية وتحسين البيئة) والتحكم بها من خلال منح المساعدات والاعفاءات المالية وبما يضمن المنهج المتوازن للتنمية والذي يشكل حماية البيئة وتحسينها اهم عناصره.

● قيام الدولة بانشاء المجمععات الصناعية التي تتوفر فيها المتطلبات البيئية في مختلف المدن والمحافظات. ومن ابرز الامثلة على ذلك:

- مناطق صناعة صنف أ:

- مجمع النهروان الصناعي في بغداد / صناعات الطابوق وصناعات الجلود.
- المجمع الصناعي في البصره / الصناعات البتروكيمياويه.
- مجمع الكرمة الصناعي / صناعة الجص والسمنت.

- مناطق صناعة صنف ب:

- مجمع الزعفرانية الصناعي / صناعات غذائيه وصناعات بلاستيكيه
- مجمع الوزيرييه الصناعي / صناعات البطاريات

- مناطق صناعة صنف ج:

- مجمع كسرہ وعطش الصناعي / صناعات القطاع الخاص صناعات صغيرة، ورش الغسل والتشحييم، ورش كهربائية.

● اشراف الدولة على وحدات معالجة مركزيه لعدد من المشاريع التابعة للقطاع الخاص والواقعة في منطقة واحدة وذلك بهدف تسهيل مهمة وحدات المعالجة من جهة وتقليل كلف المعالجات بالنسبة للمستثمرين.

● السماح لمالكي مشاريع القطاع الخاص ذات التلوث العضوي المحدود تصريف مخلفات مشاريعهم الى شبكة مجاري المياه الثقيلة بعد اجراء المعالجات الجزئية . ان هذا الاجراء يشجع المستثمر على الاهتمام بهذا الجانب وكذلك يقلل من الكلف الاستثمارية المترتبة على انشاء وحدات معالجة خاصة بمشروعه.

● الزام كافة معامل القطاع الخاص غير المشمولة بالفقرات اعلاه والتي تصرف مياه صناعيه ملوثة بضرورة معالجة تلك المياه قبل تصريفها الى المصادر المائية، وتم تحديد فترة زمنية مناسبة لانجاز هذه الوحدات، الا ان ظروف الحصار الاقتصادي التي يمر بها البلد حالت دون تنفيذ هذا الاجراء.

3- نشر التوعية البيئية بين شرائح المجتمع:

نظراً لاهمية التوعية البيئية في مجال العمل البيئي فان هناك سعي دائم من قبل كافة الجهات المعنية والمنظمات الجماهيرية لنشر التوعية البيئية بين مختلف شرائح المجتمع وعبر كافة وسائل الاعلام المتوفرة والمتاحة.

ان من ابرز مجالات التوعية البيئية المعمول بها في القطر هي (7):

● **على مستوى الوزارات:** تقوم مختلف الوزارات والدوائر ذات العلاقة بالعمل البيئي والجامعات باعداد الحلقات والندوات المتخصصة في المجالات البيئية ودعوة الجهات ذات العلاقة ومنها الدوائر البيئية للحضور واعداد الدراسات او القاء المحاضرات. كما تقوم تلك الدوائر باعداد الدراسات المتعلقة بالعمل البيئي والدعوة الى مناقشتها في ندوات معدة لهذا الغرض. فهناك العديد من الدراسات والبحوث التي اعدت من قبل وزارات التربية والتعليم العالي والنقط، هيئة التخطيط، وغيرها. كما وتعمل وزارتي التربية والتعليم العالي على ادخال المفردات البيئية ضمن المناهج التدريسية للمراحل الدراسية المختلفة.

● على مستوى الدوائر المسؤولة والمعنية بالعمل البيئي:

لقد كانت وزارة الصحة بضمنها (دائرة حماية وتحسين البيئة) وحاليا وزارة البيئة تعد الجهة المعنية بالامور البيئية. وتتضمن على قسم العلاقات والتوعية البيئية الذي يقوم باعداد البرامج الاذاعية والتلفزيونية والرسائل التلفزيونية المصورة لعرض الحالات البيئية غير الصحيحة وتسليط الضوء عليها وتوعية المواطنين لتجنبها واجراء اللقاءات مع الكوادر العاملة في المجالات البيئية، كذلك اعداد الملصقات والنشرات المتخصصة اضافة الى نشر المقالات والتحقيقات الصحفية والمواضيع العلمية والنشاطات الاخرى في الصحف والمجلات المحلية. اضافة للقيام بالعديد من الدورات والندوات المتخصصة في هذا المجال على مستوى القطر.

● **دور المنظمات الجماهيرية:** يبرز دور المنظمات الجماهيرية في اقامة الندوات والدورات في مجال حماية وتحسين البيئة، ولعل اهم هذه المنظمات في العراق:

● مجالس الشعب في المحافظات.

● الاتحاد العام لنساء العراق.

● اتحاد الجمعيات الفلاحية التعاونية.

● الاتحاد الوطني لطلبة العراق.

● الاتحاد العام لشباب العراق.

● الاتحاد العام للتعاون.

● **الجمعيات والنقابات المهنية (الاطباء، المهندسين، الاقتصاديين، الكيميائيين....الخ)**

التقييم الاولي للخطوات المنجزة:

يهدف هذا التقييم الى تحديد فيما اذا كانت الخطوات المطلوبه للتحول نحو التكامل بين التنمية والبيئة في عملية صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة حسب الاجندة (٢١) في العراق موجودة ام غير موجودة و في ضوء الممارسه التخطيطية وخطوات التحول التي تم توضيحها في الفقرات السابقة و بالمقارنة مع الحالة التي ينبغي ان تكون عليها و الموضحة في الاجندة (21)، فالخطوات التي تحدد بكونها غير موجوده فهذا يعني وجود نقص في عملية التحول يتطلب اكماله، في حين ان الخطوات التي تحدد بكونها موجودة ستحتاج الى اعادة نظر في ضوء المستجدات العلمية والتقنيه والتخطيطية. وفي حالات عدم التمكن من اجراء مثل هذا التحديد، عند ذلك ستحتاج لاجراء دراسات تفصيلية ليتسنى لنا ابداء الرأي فيها.

ان الجدول رقم (2) يوضح تقييماً اولياً للخطوات المنجزة نحو التكامل بين التنمية والبيئة في عملية صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة حسب الاجندة (٢١) في العراق بعد المداولة مع مجموعة من الخبراء العاملين في الدوائر التخطيطية و البيئية.

ت	متطلبات تكامل البيئة والتنمية في عملية صنع القرار حسب الاجندة (21)	غير موجوده	موجوده	الملاحظات
1-	ادماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة		١	تحتاج الى اعادة نظر
2-	وضع الاطار القانوني والتنظيمي الفعال		١	تحتاج الى اعادة نظر
3-	الاستخدام الكفوء للادوات الاقتصادية وحوافز السوق	-	-	تحتاج الى دراسة تفصيلية.
4-	انشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة		١	نقص في عملية التحول

الجدول رقم (2) يوضح تقييماً اولياً للخطوات المنجزة نحواً لتكامل بين التنمية والبيئة في عملية صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة حسب الاجندة (٢١) في العراق *

الاستنتاجات:

- 1- دابت الامم المتحدة الى تحويل الادبيات الخاصة بالاجندة (21) الى نماذج حية للتطبيق على اساس مؤهلات كل دولة وبما يتوافق مع ما موجود من موارد وامكانيات وسياسات تمارسها تلك الدول لتحقيق التنمية المستدامة.
- 2- هنالك تفاوت واضح في معدل تحقيق وتطبيق الاجندة (21) في الدول العربية بسبب الاختلافات البيئية والمادية والطوبوغرافية لكل دولة.
- 3- اكثر الدول العربية تطبيقاً للاجندة (21) كانت في سوريا والجزائر.
- 4- من اهم اسباب اخفاقات تطبيق التنمية المستدامة في الدول العربية هي عدم استغلال المارد الطبيعية بالشكل الامثل وتسخيرها بما يتلاءم مع ما موجود من تلك الموارد.
- 5- يعتبر العراق من الدول العربية التي لازالت تعاني من اخفاقات في تطبيق التنمية المستدامة بسبب الظروف الامنية وسوء استغلال الموارد وتوظيفها بالشكل الامثل.
- 6- ان تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومكاملة لتحسين الاوضاع المعيشية والاقتصادية والصحية وحماية البيئة في الوطن العربي تاخذ بنظر الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العلمية.

المصادر:

- 1- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4) 2008.
- 2- مقررات الامم المتحدة للاجندة - ادماج البيئة والتنمية في صنع القرار.
- 3- مؤتمر التنمية المستدامة - التنمية المستدامة واتساع هوة التلوث البيئي في اطار العولمة الواقع والطموح - مركز البحوث والاستشارات - جامعة قاريونس 28-29 / 6 / 2008.
- 4- خطة تنفيذ العمل الوطنية لاتفاقية استوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة - جمهورية مصر العربية 2007.
- 5- هيئة التخطيط الاقليمي ، 1992 " لمحة عن التخطيط الاقليمي في العراق " ، وزارة التخطيط ، صفحة 5.
- 6- مجلس حماية تحسين البيئة، 1992 " تقرير جمهورية العراق الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو 1-12 حزيران 1992 " البرازيل ، صفحة 3
- 7- مجلس حماية وتحسين البيئة ، المصدر السابق ، صفحة 3-4.
- 8- مجلس حماية وتحسين البيئة ، المصدر السابق ، صفحة 4.
- 9- مجلس حماية وتحسين البيئة ، المصدر السابق ، صفحة 5.
- 10- مجلس حماية وتحسين البيئة ، المصدر السابق ، صفحة 5-6.
- 11- مجلس حماية وتحسين البيئة ، المصدر السابق ، صفحة 10.
- 12- المرآياتي ، د. كامل جاسم ، علم التنبؤ البشري، بغداد ، 2008.

* المصدر : الباحث بعد المداولة مع مجموعة من الخبراء العاملين في الدوائر التخطيطية والبيئية .